

Distr.  
GENERAL

S/1995/274  
7 April 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عنبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن رقم ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط / فبراير ١٩٩٥ التي طلب فيها المجلس إلى أن أبلغه شهريا بالتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا (١٤١١/١٩٩٤، المرفق)، بما في ذلك المحافظة على وقف فعلي لإطلاق النار، وكفالة حرية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في الدخول إلى جميع المناطق في أنغولا، والتدفق الحر للمساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق في أنغولا، وامثال كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) للالتزامات المترتبة عليهم بموجب بروتوكول لوساكا. وهو يعطي التطورات الرئيسية منذ تقديم تقريري الأخير بتاريخ ٥ آذار / مارس (١٧٧/١٩٩٥).

#### ثانيا - الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص، السيد آليون بلوندين بيبي، جهوده من أجل المساعدة في تحسين المناخ السياسي في البلد ولتسهيل تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي الوقت نفسه، واصلت اللجنة المشتركة رصد التطورات الرئيسية السياسية والعسكرية والإنسانية المتصلة بتنفيذ البروتوكول. وقد عقدت اللجنة حتى الآن، ١٢ دورة عادية و ٤ دورات استثنائية برئاسة ممثلي الخاص.

٣ - وفي ١٢ آذار / مارس، سلّل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، التقييت بوزير خارجية أنغولا وأكّدت له قلقى إزاء ابتعاده في تنفيذ بروتوكول لوساكا. كما أكّدت له أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تشاركته ذلك القلق. وفي ١٦ آذار / مارس، عقب عودته إلى المقر، أحاطت مجلس الأمن علما بالتطورات المتصلة بأنغولا.

٤ - وفي أواخر شباط / فبراير ١٩٩٥، أدّت ادعىًات العقيدة "زافارا"، الذي تخلّى عن انتمامه إلى يونيتا، بأن يونيتا تعد للقيام بهجوم عسكري كبير، في زيادة التوتر. وقد سعى ممثلي الخاص إلى تهدئة الحالة فعقد عددا من المشاورات مع مسؤولين كبار من الحكومة ويونيتا. وفي ٨ آذار / مارس ١٩٩٥، سافر إلى باليندو للجتماع بالسيد جوناس سافمبى، رئيس يونيتا. وفي اليوم التالي، التقى رئيس أنغولا خوزيه أدواردو دوس سانتوس في لواندا.

.../...

100.00 070495 070495 95-10076



٥ - ونتيجة لقلقي إزاء بطيء التنفيذ واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، قررت أن أبعث إلى أنغولا مستشاري الخاص، وكيل الأمين العام عصمت كتاني، لتسليم رسالتين موجهتين مني إلى الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي وليناقش معهما التدابير التي يجب أن يتخذها فوراً للسيطرة على الحالة العسكرية ولضمان التقيد بوقف إطلاق النار. وكان مطلوباً من ممثلي الخاص أيضاً أن يجري تقييمماً للحالة الراهنة في أنغولا وما إذا كانت تسمع بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

٦ - وقد زار السيد كتاني أنغولا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥. واجتمع بالرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي، كما اجتمع برئيس وزراء أنغولا ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيسي وفد الحكومة ووفد يونيتا إلى اللجنة المشتركة، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وسفراء الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية) وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية في أنغولا. وخلال المناقشات التي أجراها السيد كتاني مع الحكومة ويونيتا، والتي ساهم فيها أيضاً ممثلي الخاص، نقل إليهم قلقي إزاء التأخير في تنفيذ بروتوكول لوساكا وضرورة تعامل الطرفين تعاوناً تاماً مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. كما أكد أن أعضاء مجلس الأمن يريدون دليلاً مقنعاً على أن الجانيين كلديهما قد تخليا عن الخيار العسكري وأنهما متزمان بالفعل بالعملية السلمية.

٧ - وقد طلب الرئيس دوس سانتوس وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين، خلال اجتماعهم بالسيد كتاني، أن يتم، في وقت مبكر، وزع جميع الوحدات التابعة للبعثة التي تم تشكيلها. كما ذكرت الحكومة أنها تبذل قصارى جهدها من أجل تهيئة الظروف المناسبة للوزع سواءً من الناحية المادية أو من ناحية تهيئة مناخ سلمي في جميع أنحاء البلد. ورغم أن الرئيس وكبار المسؤولين الآخرين أعربوا عن شكوكهم في التزام يونيتا بالسلام، إلا أنهم أكدوا مجدداً أن الحكومة قد تخلت عن الخيار العسكري. كما أعرب السيد سافمبي، في الاجتماع الذي عقده مع السيد كتاني في باليوندو، التزام حركته بالتنفيذ التام لبروتوكول لوساكا وقال إنه يؤيد بقوة الوزع السريع لوحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

٨ - واستناداً إلى تقرير السيد كتاني، وجهت رسالة بتاريخ ٢٥ آذار/مارس إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/230) ذكرت فيها أن الأمر ينطوي على بعض المخاطر، غير أنه سيكون من الأفضل لصالح عملية السلام أن يجري الاستمرار في الأعمال التحضيرية المتعلقة بوزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً من مجلس الأمن ومن كل من الحكومة الأنغولية ويونيتا.

### ثالثاً - المسائل العسكرية والمتعلقة بالشرطـة

٩ - وقد طلب إلى الحكومة ويونيتا، في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، تنفيذ بعض المهام الأولية المبينة في بروتوكول لوساكا قبل السماح بوزع وحدات المشاة التابعة إلى الأمم المتحدة إلى أنغولا. وتشمل هذه المهام الوقف الفعلي لأعمال القتال والنصل الكامل بين قوات الحكومة وقوات يونيتا؛ وإقامة

آليات للتحقق؛ وإقامة وسائل اتصال موثوقة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛ وتزويد الأمم المتحدة بجميع البيانات العسكرية ذات الصلة؛ والبدء في إزالة الألغام في وقت مبكر. وقد أعاد رئيس مجلس الأمن التأكيد على هذه الشروط في البيان الذي أصدره بتاريخ ۱۰ آذار/مارس ۱۹۹۵ (S/PRST/1995/11).

١٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تم التقييد بوقف إطلاق النار بشكل عام. وشهدت الأسبوع الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في التوتر في العديد من المناطق، وواصلتبعثة جهودها من أجل تعزيز الصلات على مختلف المستويات مع القوات المسلحة الأنغولية وقوات يونيتا. وقللت إلى حد ما المصاعب التي تواجه الاتصال بيونيتا في أجزاء مختلفة من البلد، وأن كان بعض القواد المحليين ليونيتا ما زالوا يقيدون حركة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في المناطق التي يسيطرون عليها. وقد أحرز بعض التقدم في إقامة صلات ثلاثة بين البعثة والطرفين، غير أن الشوط المتبقى على طريق الانسحاب ما زال كبيراً. فرغم نجاح إقامة اتصالات مع الحكومة في جميع الأقاليم، لا توجد اتصالات فعالة مع يونيتا إلا في إقليمي هومبوبو ويوجي.

١١ - ورغم وقوع حوادث متفرقة، ظلت انتهاكات وقف إطلاق النار عند مستوى منخفض نسبياً. وقد وردت شكاوى رسمية من كل من الحكومة ويونيتا، غير أن البعثة لم تتمكن من التتحقق من جميع الشكاوى وتأكيد وقوعها، لأن تحركاتها ما زالت مقيدة نتيجة سوء حالة الطرق، وجود الغام غير معروفة وعوامل أخرى. وتتعلق الشكاوى بالاعتداءات على القرى، وعمل الكماش، وشن الغارات، والنهب، واحتطاف المدنيين، وزرع الألغام وغير ذلك من الانتهاكات. وفي الوقت نفسه، استمرت عمليات تحركات القوات غير العادلة بها والتجهيزات العسكرية الضخمة والنشاط الجوي الكثيف. وما زال التوتر يصل، في بعض الحالات، إلى مستويات خطيرة. ففي ٢٩ آذار/مارس، هاجمت طائرة عسكرية مطاراً تسسيطر عليه يونيتا في اندولو. وقد ردت قوات يونيتا بإطلاق النار من الأسلحة المضادة للطائرات غير أنه لم يبلغ عن وقوع اصابات. وفي ٢٥ آذار/مارس، تعرض فريق بعثة التتحقق الموجود في موقع شونغورو (إقليم الجنوبي) لاعتداء متعمد، ويبدو أنه خطط له بعناية، من جانب عناصر عسكرية مسلحة غير محددة الهوية. ونتيجة لهذا الهجوم، أصيب إثنان من المرافقين العسكريين التابعين للأمم المتحدة بجروح طفيفة وأُجل الفريقي عن الموقع مؤقتاً. وقد أعربت البعثة عن إدانتها الشديدة للحادث وطلبت إلى الطرفين اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لكتافة سلامه وأمن موظفي الأمم المتحدة. ويجري حالياً التحقيق من أجل التعرف على مرتكبي الهجوم.

١٢ - وقد أحرز تقدم في الفصل بين القوات في الإقليمين الأوسط والشمالي من البلد. وانسحبت قوات يونيتا نهائياً من أويجي إلى نيفاجوي وفقاً للاتفاقين الذين توصل إليهما رئيساً الأركان في الحكومة ويونيتا في ١٠ كانون الثاني/يناير في شيببيبا وفي ٢ شباط/فبراير في واكو كونغو. ومع ذلك، ما زال كلاً الطرفين يحتلان بعض نقاط التفتيش المتقدمة. وفي هومبوبو، أتم جنود القوات المسلحة الأنغولية انسحابهم من بيلافيستا إلى شينغوار. وقد زار قائد القوة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، اللواء كريستيان غاروبا، المنطقة في ٢١ آذار/مارس، والتزم الطرفان، في اجتماع عقد برئاسته، بالمحافظة على موقع فصل .../...

القوات. وفي ٢٩ آذار/مارس، سافر قائد القوة إلى بيلوندو لكي يناقش مع القيادة العليا ليوبيتا طرائق انجاز المرحلة الثانية من فصل القوات، التي وافق الطرفان على اتمامها بحلول ١٠ نيسان/أبريل.

١٢ - وفي غضون ذلك، عقدت اللجنة المشتركة دورتها العادية الثانية عشرة في لواندا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥. ولاحظت مع الارتياح أن المرحلة الأولى من فصل القوات قد أنجزت بصورة مرضية. وتتخذ اللجنة حاليا تدابير لضمان تنفيذ المرحلة الثانية، التي تشمل مقاطعات لووندا نورتي، ولواندا سول وموكسيكو ، في الموعد المقرر لها.

١٤ - وفيما يتعلق بآليات التحقق من وقف إطلاق النار، أتاح تحسن إمكانية دخولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا إلى المناطق التي تسسيطر عليها يوبيتا إنشاء ٤٧ موقعا للأفرقة من بين ٥٢ موقعا للأفرقة و ٦ من مقار الرئاسة خارج لواندا. وفي ١ نيسان/أبريل بلغ عدد أفراد البعثة من العسكريين وأفراد الشرطة ٥٢٧ فردا. وزار فريق تابع للجنة المشتركة ١٥ مطارا من بين المطارات البالغ عددها ٢١ والتي تحتاج البعثة لدخولها لأغراض العمليات وللتحقق من أي ادعاءات بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار. وفي أحدى المرات، مَسَعَ الفريق من دخول المطار الحكومي في كاتومبيلا. وقد أعربت بعثة التتحقق عن قلقها الخطير إزاء الحادث. ومن الضروري أن تتيسر لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حرية الوصول إلى المطار. ولن يكون بالمستطاع وزع وحدات المشاة التابعة للبعثة في مواعيدها المقررة إلا إذا كفل لها الوصول بحرية تامة إلى مطار كاتومبيلا، وهو ما تسعى حثيثا إلى تحقيقه.

١٥ - وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضنية من أجل التعجيل باتخاذ إجراء إزالة الألغام، وهو أحد المهام الأساسية الواردة في تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97). غير أن الحالة فيما يتعلق بالألغام ما زالت خطيرة. وقد تلقت البعثة معلومات جزئية من القوات المسلحة الأنغولية ويوبيتا عن حقول الألغام، كما تلقت تأكيدات بأن الطرفين سيقومان بتوفير الأفراد اللازمين لإزالة الألغام. غير أن الجانبين كليهما يعتقدان أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزود أولئك الأفراد بالمعدات والتدريب اللازمين. وذكرت الحكومة أنها رصدت بعض الأموال لشراء معدات لإزالة الألغام، غير أن بدء الإزالة الفعلية للألغام ما زال دونه عمل كثير. وقد وقع مؤخرا حادث في مدينة كويتو في الإقليم الشرقي عندما انفجر لغم مضاد للديابات في سيارة تابعة لمنظمة غير حكومية تدعى منظمة "الاهتمام" مما أدى إلى جرح ثلاثة من ركابها.

١٦ - ورغم تحسن الحالة العسكرية، ما زالت هناك عقبات إمدادية عديدة يتبعين التغلب عليها من أجل تلبية الشروط المفروضة لوزع قوات بعثة التتحقق. وقد أبلغت مجلس الأمن، في تقريري المرحلي، المؤرخ ٥ آذار/مارس، (S/1995/177) أن الأمانة العامة وممثلى الخاص يتبعان مع حكومة أنغولا عددا من التصايا الملحقة بمساهمتها في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وتشمل هذه المساهمات، بصفة خاصة، توفير الخدمات الأساسية وإتاحة فرص الدخول إلى المرافق المهمة (المطارات والموانئ ومستودعات التخزين وأماكن العمل، الخ)، وتوفير النقل الجوي والبرى، واصلاح الطرق والسكك الحديدية والمطارات. وقد وفرت السلطات الأنغولية للبعثة بعض المساكن ووسائل النقل. غير أن مستوى هذه المساهمات، بما فيها

الأماكن التي وفرتها لمدرسة عمليات إزالة الألغام، ما زال غير مناسب وما زال مطلوب تقديم مزيد من المساعدة المباشرة. وما لم يتم، على وجه السرعة، توفير مزيد من التسهيلات، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خلال الفترة الزمنية المحددة المنصوص عليها في تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97) و (Add. 1).

١٧ - وفي الفقرة ١٢ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) طلب إلى حكومة أنغولا أن تبرم، في موعد لا يتجاوز ٢٠ آذار/مارس، اتفاقاً مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوات. وفي ١٣ آذار/مارس، أحيل مشروع اتفاق إلى السلطات الأنغولية التي أبلغت الأمانة العامة فيما بعد أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لدراسته. وبالرغم من رسائل التذكير العديدة لم تشر حكومة أنغولا حتى الآن عن استعدادها لتوقيع هذا الاتفاق، رغم رغبتها المعلنة في وزع وحدات الإمداد والمشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة في أنغولا في أسرع وقت ممكن، وهو الهدف الذي سيعيقه أي تأخير آخر في إبرام الاتفاق.

١٨ - وكما أشرت في رسالتى المؤرخة ٤٥ آذار/مارس إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/230)، قررت الشروع في الأعمال التحضيرية الازمة لوزع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة إلى أنغولا، بما في ذلك إرسال جميع قوات الدعم في وقت مبكر. غير أنه نتيجة لوقف هذه الأعمال التحضيرية خلال زيارة السيد كاتاني إلى أنغولا، باتت العملية متاخرة الآن فترة تتراوح بين ١٥ إلى ١٠ يوماً عن موعدها الأصلي. ولذلك، ينتظر أن تصل القوة الرئيسية من وحدات الدعم إلى البلد في النصف الثاني من نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، أجرت بعض البلدان التي وافقت على المساهمة بكتائب مشاة بعثات استطلاعية بالفعل لمناطق الوزع المقررة.

#### رابعا - الحالة الإنسانية

١٩ - تحقق في الشهر الماضي تقدم شامل في الجانب الإنساني، بالرغم من استمرار التوتر في أجزاء من البلد. فقد بدئ في برامج غوثية في المناطق التي زارها ممثلي الخاص في شباط/فبراير، وجرى في الوقت نفسه التخطيط لزيادة بعثات تقييم جديدة إلى المجتمعات المحلية التي لا تزال معزولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمكن الوصول إلى جميع المناطق المحلية التي تجري فيها أنشطة غوثية. غير أن امكانيات النقل البري لا تزال محدودة جداً بسبب القيود السوقية والظروف غير الآمنة على امتداد الطرقات السريعة الرئيسية الثلاث: لواندا/مالانجي، وبنجوييلا/كيتو، وناميبي/مينونجو وعلى طرق أخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى صعوبة تقييم الظروف في المجتمعات الريفية ومنع المشردين من العودة إلى مواطنهم الأصلية. ولا تزال الأنشطة الغوثية تعتمد بشدة على عمليات النقل الجوي.

٢٠ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية عموماً وقعت عدة حوادث عطلت البرنامج الإنساني. ففي ٢ آذار/مارس ١٩٩٥، تعرض موظفو إحدى المنظمات غير الحكومية إلى هجوم وهم ينتقلون من كوبال إلى بنجوييلا (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). وفي ٩ آذار/مارس، أضطر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة "صندوق انتاذ

.../...

الطفولة - الولايات المتحدة الأمريكية) غير الحكومية الى إيقاف شحنات الأغذية الى تلك المدينة في اعتاب سوء تفاصح حول طبيعة العمليات الإنسانية الجارية في لوينا، عاصمة مقاطعة (موكسيكو). وقام ممثلي الخاص بزيارة لوينا في ١٠ آذار/مارس بصحبة وزير الشؤون الاجتماعية وسفراء البلدان المراقبة ورؤسائه بعثات عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة واحدى المنظمات غير الحكومية، وتمكن من تسوية المسألة. وقد أثبت فريق تنسيق المعونة الإنسانية الذي تشارك فيه الحكومة (عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية)، ويومنا، ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المراقبة جدواه كمحفل لحل هذا النوع من المشاكل.

٢١ - ومع اتساع نطاق المعونة الإنسانية والتحسين التدريجي في امكانية الوصول الى المناطق التي كانت مغلقة سابقا، ستعيد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقييم الاحتياجات الفوئية، لا سيما في ضوء المحصول الزراعي في نيسان/أبريل. وسيجري برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ إعادة تقييم كاملة للمعونة الغذائية والاحتياجات الزراعية، آخذين بعين الاعتبار تحركات المشردين العقوية السابقة باتجاه مواطنهم الأصلي والتحركات الأخيرة التي تسببت فيها عوامل أمنية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الشامل لعمليات إزالة الألغام، أود الاشارة الى عدة تطورات إيجابية منها قيام الحكومة بإنشاء مدرسة عمليات إزالة الألغام واستئناف الفريق الاستشاري لعمليات إزالة الألغام أنشطته في لوينا. وفي الوقت نفسه، بدأ المكتب المركزي لعمليات الألغام، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، جمع معلومات عن أماكن حقول الألغام في أرجاء البلد. وواصلت عدة منظمات غير حكومية إزالة الألغام في مقاطعات بيتي، وكوتيني، وكوانزا نور، ومالانجي. غير أن أنشطة إزالة الألغام لا تزال متوقفة في محافظة بنجويلا في أعقاب الهجوم المؤسف الذي تعرض له عمال الإغاثة التابعين لمنظمة "كاب أنامور" غير الحكومية الألمانية في ٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وإنني أدعو الطرفين الى دعم وتسهيل جميع أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والتقييد بشكل كامل بالتزاماتها في هذا المجال وفق ما هو مبين في بروتوكول لوساكا.

٢٣ - ويجري حاليا استعراض عملية تسريح الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا بشأن مفهوم الإدماج الشامل لقوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية قبل الشروع في أي تسريح للجنود. وتقوم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بوضع اللمسات النهائية على آليات لتنسيق المسؤوليات المتعلقة بإنشاء وإدارة مناطق لا يواه قوات اليونيتا.

٢٤ - ورغم الاستجابة الإيجابية، للمجتمع الدولي في مؤتمر المانحين المعقود في جنيف في أواخر شباط/فبراير، فإن اتساع نطاق برنامج المعونة الإنسانية يرهق بشدة الموارد المتاحة ويستدعي اتخاذ اجراء عاجل لإيجاد موارد جديدة. وفي الوقت نفسه، يتعمّن على الحكومة واليونيتا على السواء اتخاذ

اجراءات لضمان أمن وحرمة عمليات الإغاثة في أرجاء البلد، بما في ذلك توفير ضمانت، في المقام الأول، لأمن عمال المعونة الإنسانية. فالحوادث التي تهدد أو تعطل الأشطحة الإنسانية لا ينبع عنها إلا زيادة معاناة السكان المدنيين ورفع حدة التوترات السياسية وتردد مجتمع المانحين في مواصلة تقديم المعونة الازمة.

#### خامسا - ملاحظات

٢٥ - في أعقاب البيان الذي أدى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس (S/PRST/1995/11) زيارة ممثلي الخاص السيد كتاني إلى أنغولا حدثت عدة تطورات مشجعة في عملية السلام الأنغولية. فبعد أسبوع من التأخير المحيط، تسرعت خطى تنفيذ بروتوكول لوساكا. وأحرز تقدم في مجالات تعزيز وقف إطلاق النار، وفصل القوات، حرية تحركات البعثة والبحث في طرق الإدماج الشامل لقوات اليونيتا في الجيش الوطني والبحث في مجالات هامة أخرى.

٢٦ - غير أن التقدم المحرز ليس إلا بداية ولا بد من اتخاذ خطوات أكيدة أخرى لضمان مواصلة العملية السلمية بكل ثقة. وفي رسالتني المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/230)، أبلغت مجلس الأمن بعزمي على مواصلة جميع الأعمال التحضيرية لوزع كتاب المشاة التابعة للبعثة إلى أنغولا بما فيها وحدات الدعم. ويجري حاليا اتخاذ الترتيبات اللازمة لوزع هذه الوحدات. على أني أجد لزاما علي أن أذكر الطرفين مرة أخرى أنهما ما لم يمتلا دون تأخير لمتطلبات بروتوكول لوساكا الغورية وما لم يتعد الدعم السوقي المطلوب إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا فلن يكون بالإمكان الشروع في وزع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة إلى أنغولا في شهر أيار/مايو، ولكي يحدث هذا الوضع، لا بد من تلبية الشروط المبينة في الفقرة ٢٢ من تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير، والفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، وفي تقريري المؤرخ ٥ آذار/مارس، بشكل واف. ولن أتردد في رفع توصية إلى مجلس الأمن بتأجيل أو وقف وزع المشاة التابعين للأمم المتحدة إن حدث تأخير فعلى في الاصطدام بالالتزامات المشار إليها إعلاه. وتتضمن هذه الالتزامات، الوقف الفعلي للعمليات القتالية؛ والفصل الكامل بين القوات الحكومية وقوات يونيتا؛ وتقديم بيانات عسكرية موثوقة؛ وتحديد أماكن مراقبة الجنود؛ وإنشاء آليات للتحقق؛ والبدء في عمليات إزالة الألغام في وقت مبكر. وإذا أضع هذا الأمر بعين الاعتبار، فإنني أعتزم إرسال كتاب المشاة على مراحل.

٢٧ - ويجب أن توافق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا إرادة سياسية وإجراءات ملموسة من جانب الحكومة واليونيتا. وبعد ما يزيد على أربعة أشهر على توقيع بروتوكول لوساكا، لا تزال هناك أسباب كثيرة تثير القلق البالغ، هي على وجه التحديد هشاشة وقف إطلاق النار، والتقارير التي تفيد عن استعدادات عسكرية وتحركات كبيرة لقوى، والمؤشرات على استمرار اقتناء أسلحة من الخارج. كما أن الهجمات الأخيرة على المراقبين العسكريين ومراقبين الشرطة غير

المسلحين التابعين للأمم المتحدة وعلى أفراد المنظمات غير الحكومية تشير شكوكا حول عزم الطرفين التعاون بحسن نية في تنفيذ العملية السلمية.

٢٨ - في السياق، أجد من واجبي أن أحذر من أي توقعات لا مبرر لها من أن وصول قوات الأمم المتحدة سيحل في حد ذاته المشاكل الملحقة التي يتعرضون على الأنغوليين حلها بأنفسهم وهي: الفصل الكامل بين قواتهما في جميع أنحاء البلد، وإقامة آليات تحقق وروابط اتصال موثوقة، وتزويد الأمم المتحدة بجميع البيانات العسكرية الضرورية، والشروع في عملية تحديد أماكن مراقبة الجنود والإفراج عن السجناء، وغير ذلك. وما صدر من تأكيدات مؤخرا هو موضع ترحيب لكن لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة أخرى من قبل الطرفين لتحسين مصداقية عملية السلم. وتتجذر الإشارة في هذا السياق إلى أن ولايةبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تتحدد في رصد تنفيذ بروتوكول لوساكا والتحقق منه. ورغم أن قوات البعثة تستطيع أن تقوم بدور منيّد في تعزيز وجود مناخ من الثقة والاتّمام المتبادل بين فإنه ليس في وسعها تأدية مهام تخص الطرفين الأنغوليين ذاتهما.

٢٩ - وإننيأشعر بقلق متزايد إزاء عدم تزويد بعثة الأمم المتحدة الثالثة بالخدمات والمرافق الأساسية في لواندا وفي أماكن أخرى. وثمة مشاكل رئيسية في هذا الشأن أهمها تقييد حرية الوصول العملياتية إلى مطار كاتومبيلا، وهناك مشاكل أخرى منها عدم توفر أماكن للإقامة والمكاتب والمخازن وعدم توفير وقود بأحسن الأسعار التفضيلية. كما أن الحكومة واليونيتا لم يباشرها إزالة الألغام وإصلاح طرق الوصول الرئيسية وتحديد مناطق للإيواء أو إعداد هيكل رئيسي هامة أخرى، رغم أنها اضططلاع بهذه المهام بشيء من النجاح في عام ١٩٩١ بعد اتفاقات بيسيسي. وما لم تجر معالجة هذه المسائل دون إبطاء فإن موعد وزع قوات الأمم المتحدة سيتأثر وسوف تتعرقل العملية السلمية. ويتعين أن يتحمل الطرفان كامل المسؤولية عن التأخيرات الناشئة. ومن الأهمية بمكان أن يستوفي الأنغوليون أنفسهم جميع الشروط الالزمة للوزع في الوقت المناسب.

٣٠ - إن المجازفة كبيرة والحاجة إلى توطيد أركان العملية السلمية ملحة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، أود أن أناشد من جديد الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي المضي في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع بينهما في أقرب وقت ممكن. فمن شأن اجتماع من هذا النوع أن يوفر دفعه قوية في سبيل المصالحة الوطنية.

٣١ - لقد أتاح تحسين الظروف الأمنية سبيلا لوصول المساعدة الفوثية والسكان المدنيين إلى مناطق جديدة. وإن المجتمع الدولي عازم، كما اتضح من اجتماع المانحين الأخير بشأن أنغولا، على مواكبة الطلبات المتزايدة على المساعدة الإنسانية من أجل تعزيز السلم ودعم آمال الشعب الأنغولي. غير أن من المهم أن يظهر الطرفان أعلى درجات التعاون وأن يمتنعا عن القيام بأى عمل من شأنه عرقلة توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في أنغولا.

## المرفق

أفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدةالثالثة للتحقق في أنغولا

(اعتبارا من ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥)

المجموع	ضباط أركان	أفراد الطاقم الطبي العسكري	ضباط الشرطة المدنية	الراقبون العسكريون	البلد
١٠				١٠	الاتحاد الروسي
٥			٢	٢	الأرجنتين
٤٢			٢٠	٢٢	الأردن
١٠				١٠	الأوروغواي
٥				٥	باكستان
٤٥		١١	١٥	١٩	البرازيل
٧	١			٦	البرتغال
٢٠			١٠	١٠	بلغاريا
١٠				١٠	بنغلاديش
٧				٧	بولندا
١٠				١٠	الجزائر
٢٠			١٠	١٠	زامبيا
٢٨			١٧	٢١	زمبابوي
٥				٥	سلوفاكيا
١٠				١٠	السنغال
١٨				١٨	السودان
٢٤			٦	١٨	غينيا - بيساو
٨				٨	فرنسا
١٠			١٠		فيجي
٧				٧	الكونغو

المجموع	ضباط أركان	أفراد الطاقم الطبي العسكري	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٠				١٠	كينيا
١٠				١٠	مالي
٤٠			٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٠			١٠	١٠	مصر
٢			٢		المغرب
٤				٤	الترويج
٢٥			١٥	٢٠	سنغافوريا
٦				٦	نيوزيلندا
٢٩			١٩	٢٠	الهند
٢٥			١٥	١٠	سنغافوريا
٢٥			١٠	١٥	مولندا
٥٢٧	١	١١	١٨٢	٢٢٢	المجموع

